



BZU-HUB

صُمِّمَ هَذَا الموقع ليخدم طلبة جامعة بيرزيت، وهو
موقع غير ربحي

* الميزانية هي خطة مستقبلية مالية لعام قَبْلَ
وليس سابق، دائماً فخطة لسنة واحدة وليس أقل
أو أكثر « [خطة مالية بإيرادات ونفقات متنوعة
أو قسماً فيها (نوع من أنواع التخطيط الإحصائي الإمداد).
من عبارة عن محددات للاصرف في السلطة التنفيذية
وفيها تتوقع الفروقات بين الإيرادات والنفقات
كإدارة أمورهما.

* فعند الموازنة لهلية التخطيط، وتشمل على عنصرين:
(٥) - عنصر التوقع :- من ملاحظات السلطة التنفيذية
أنها مختلفة بعنصر التوقع « وفي هذه المرحلة فإننا
نتحدث فقط عن اقتراح أو مشروع موازنة « ما هارشي
لدة بمرحلة الاقتراح «، والموازنة هامة جداً نظراً
توقعية مستقبلية لعام قَبْلَ، فكلما أُرْهِدَ موازنة
العليم أقوم بترجمة السياسات وعندما أنفذها عندها
أرهد له في الموازنة.

(٦) - عنصر الإقرار :- هنا تبدأ ملاحظات السلطة
التشريعية « وفيه يتم مناقشة المقترح وتداوله في
السلطات التشريعية المتمثلة بالجلسة التشريعية
إلى أن يصل مرحلة النهائية لإقرار الموازنة
[يتحول هذا المقترح إلى قانون موازنة وصيغتها
قابلة للتطبيق والتنفيذ والتعديل أيضاً] .

→ السلطة التشريعية تقدر النفقات (تقدها)
ويختلف إقرار النفقات عن إقرار الإيرادات وفيه
يكون إقرار النفقة بالتالي :-

- ① - السماح للسلطة التنفيذية بالإفصاح على البنود
- ② - تحديد سقف لكل بند من البند فيمنح أن يصرف
أكثر أو أقل من المبلغ المحدد

→ إقرار الإيرادات وفيه تتوقع السلطة التشريعية
من السلطة التنفيذية تحصيل مبلغ معين ، مثلاً :-
٢ مليار من ضريبة الدخل في الإيرادات تأمل أن
تحصل على هذا المبلغ يمكن أن تحصيل ٢ مليار أو أعلى أو
أقل وهذا المبلغ لا يعتبر سقفاً أو حداً أدنى ، فيما
لو كان إقرار نفقة فيكون بصيغته تأكيد على
السلطة التنفيذية أن تجمّع الضرائب بقدر هذا المبلغ

* إقرار الإيرادات هو إقرار تشكيلي لا يحصل عليه
أي مستأهل فيما إقرار النفقات يطرأ عليه فسام
لأن فيه توزيع حصص من اقدم ما يتلّم أكثر قدما بطبع
حصصه ويتوزعها .

* الحساب الختامي :- الحساب الفعلي على أرض الواقع
من إيرادات ونفقات (actual) وهو أرقام وبيانات
لعام سابقه ويروغ للمجلس التشريعي لكي يقر بمراقبته
على تنفيذ الموازنة ، ويختلف عن الموازنة في أنها
تقر لبداية السنة الجديدة وهي عنصرت توقع
أما الحساب هو حساب فعلي وليد توقع .

* ملحوظة :- [يتقوم المساب الختامي مع الموازنة بالإقرار
ويختلف معها بالعنصر المتوقع]

الموازنة العامة والموازنة الخاصة :-
↓ ↓

موازنة الدولة بقطاعها العام موازنة شخص / شركة / ...

* يتوافقان بالنظرية التوقعية (يتم التحضير قبل أن تبدأ
السنة) ويختلفان في الإقرار فلا تقرر الموازنة الخاصة
من قبل المجلس التشريعي.

الموازنة التوقعية :-

موازنة الدولة ككل من قطاع أهلي ، خاص ، حكومي .
لا تقرر من قبل السلطة التشريعية ، وتعتبر الموازنة
العامة جزءاً منها ، تخبر إختيارياً ، فيها عنصر توقع
ويقتاس بالنتائج التوقعية الإجمالي والنتائج المحلي .

* مبادئ الموازنة العامة :-

① - مبدأ سنوية الموازنة :- يتم توقع وتقدير الموازنة

لسنة مالية واحدة والإقرار من السلطة

التشريعية لمدة 12 شهراً فقط ، لا يجوز إقرار

موازنة أكثر من سنة ، وهذا يحتم إعتباريين

مهمين :-

① - أهلية مالية
 فترة السنة تقصر أكثر رقابة مستمرة من قبل المدين
 فترة معقولة ، فأقل من سنة الترويجي على التنفيذية من
 يعتبر قليل وأكثر من سنة تقصر خلال الموازنة في الأعمال
 فترة كبيرة ، إهمالة إلى أن السنة والتنفيذ ، وهذا يُقهل عليه
 تفصل كافة المفصول (تنوع في الرقابة وتكون أكثر مطالبة
 كافة المجالات والقطاعات وهنا يوجد مجال للتعديل
 حسب كل وظل ، كذلك المدة والتمهينج
 الرسمية أكثر قدرة على التوسع
 والتنوع فأقل من سنة إرهام مبدأ السنوية : بداية
 وتكلفة كبيرة وأكثر من سنة السنة ويقصد بها السنة
 شعبية قنبو وتقدير المالية وليد الميلادية .

② - مبدأ وحدة الموازنة :- يتم عرضها وتقدير الموازنة
 في وثيقة واحدة ، المسؤول عن إعداد الموازنة وتجميع كل
 فقرات وإيرادات الوزارات وإدراجها في وثيقة واحدة
 هي وزارة المالية ، ولبي ذلك أهمية :-

① - أهلية مالية
 تعطي تصور مالي مبهيج يمكن لو عندما تكون متكاملة فإنه
 كانت أجزاء ، لا تعطي صورة واضحة يسهل عملية الرقابة
 فتوضح الوضع العام للدولة والمتابعة ، وعندما تنظر بكل
 ويؤكد على أهمية التكامل القطاعات يكون في مجال المحقرية
 في قطاعات الأجهرة المختلفة والأهم من ذلك في ناحية
 فإبلم المسعة لمعرفة الأولويات والمركز العالي للمصلحة لكل
 وإذا احتجنا قروض في حال العجز

* استثناءات على مبدأ الوحدة: [لا يُعتمد في الموازنة العامة،
أولاً :- موازنة الحسابات الخاصة: وتعرض على المجلس التشريعي
لوحدها]
- أعمال تكون الدولة مؤتمنة عليها وترجعها بعد انتهائها، السبب
مثل: أعمال التقاعد، نهاية الخدمة، ضمانات المقاولين، ...
توضع في موازنة لوجدها، وتعرض على المجلس التشريعي وتقر
من قبله، ولكن في حساب خاص لأنها ليست من لدولة.

ثانياً :- الفير عادية: تفرض في ظروف استثنائية، الوضع
الطبيعي أن يتم مقارنة الظروف العادية بالظروف العادية
والإستثنائية بالإستثنائية، لذلك لا تكون مع الموازنة
العامة، لأنها عبارة عن إيرادات ونفقات غير عادية، وهنا تعرض
على المجلس التشريعي وتقر من قبله حساب خاص، وهذا لا
يحل عبء أو وحدة الموازنة، مثل: الإصدار النقدي.

ثالثاً :- الملحقية: موازنة الدومينات (زراعي أو تجاري)
بغرض تحقيق أهداف، لا يجوز أن تخلط موازنته مع الموازنة
العامة، لأن هذا القطاع عليه مجال للخضوعية، لذلك وضعه
المالي لا يجب أن يكون مدرجاً بموازنة عامة، ويعرض على
المجلس التشريعي وتقر منه، مثل: شركات الكهرباء والمياه.

رابعاً :- المستقلة: الهيئات العامة مثل هيئة ودافنة الفسار
وكل الشخصيات التي تتمتع بالاستقلال المالي وإداري، الموازنة
الوحيدة التي فقط تعرض على المجلس التشريعي ولا تقرر إلا من
جلسة إدارتها وتعرض من قبل الرئيس مباشرة
موازنتها

٥٠- مبدأ عمومية أو شمولية الموازنة: يجب أن يتم عرض إيرادات ونفقات الدولة بدون تقام أو تخمين [إجمالي وليس هاف] ، مثال: إيرادات (٢) مليون، ونفقات (٢) مليون، بطلع فائض (١) مليون، «هنا لا نقل فائضاً» (١) مليون وإنما نعرض ٣ مليون إيرادات بتكلفة تناهيه و [٤] مليون نفقات بكل تناهيه (يشكل إجمالي) ، العرف على المعنى العالي للدولة لحساب الإجمالي وليس العرف على معونها العالي مع تقام لحساب الهافني ، وهذا يتطلب توفر قاعدتين لتحقيق المبدأ:

- ① - قاعدة متعلقة بالنفقات
 - ② - قاعدة متعلقة بالإيرادات
- أو (الاعتمادات):
- قاعدة تخمين النفقات [أي لا يجوز تخمين النفقات] ، مثلاً، لا يجوز أن نقول: نفقة معينة لكل إيراد يدخل حوزة التعليم فقط ٣ مليون!
 - قاعدة تخمين الإيرادات [أي لا يجوز تخمين الإيرادات] ، مثلاً، لا يجوز تخمين الإيرادات للدولة بدون توزيع على نفقات المتصلة من ضريبة الدخل للتعليم، فيتم تخمين الإيرادات بشكل قابل وتوزيع على النفقات بشكل إجمالي، لأنه قد يبدى
 - إجمالي إنما يشكل تفصيلي
 - وتكون التفاضيل بيد السلطة التنفيذية ولكل بند سقف
 - فلا يجوز إقرار نفقات بشكل إجمالي إنما يشكل تفصيلي
 - يجوز الصرف عليه، ولا يجوز نقل من بند إلى بند آخر
 - أفعال الإبرافقة من المجلس التشريعي
 - ممكن أن يتسبب في ظهور عجز أو فائض بسبب مشاكل في الإنفاق على القطاع

③ - مبدأ التوازن: يقبل بـ : مفهوم حديث
 ④ - مفهوم تقليدي : بعد ظهور دور الدولة لدولة متخلطة
 ويركز على التوازن المالي : وثم مستحبة أصبح التركيز على
 والمالي، مبدأ التوازن التوازن الاقتصادي ومن ثم الإجمالي
 في الإيرادات والنفقات (الميزانية) : الميزانية متوازنة وتقبل
 مفسدة (إيراد = نفقات) : الخوة) ، لم يعد مبدأ التوازن
 ولا يجوز (إيراد متوازنة) : قدسًا ولكن مع الحد من العجز العام
 فيها عجز أو فائض . إذا كان عجز مؤقت سنوي إلى ما نضمن
 دائم .

دور حياة الموازنة العامة : "عن المواجه تقريبًا السنة
 وذهبت"
 ① - مرحلة الإعداد والتحضير :
 تبدأ بشكل عام تقريبًا من شهر 7 ، وكل ما يتعلق بهذه المرحلة تختص
 به السلطة التنفيذية ، لأنها الأتم على توقع الإيرادات والنفقات
 وهي التي تعبّر عن برنامج الحكومة (ترجمة السياسات والبرامج
 لخطية مالية) « والذي يضع البرنامج يلى الأتم على تحديد تكاليفه
 أيضًا السلطة المسؤولة عن التنفيذ السلطة التنفيذية فن
 حقها المشاركة في مرحلة تقدير التكاليف والإيرادات
 والحاجات ، وهي أكثر سلطة تحتك بالمواطنين فتعرف الحاجات
 الفعلية (وإن حاجة الفرد من خدمة معينة)
 [فقد كل شيء يتوقع السلطة التنفيذية يمكن إنه
 يتوافق عليه لكن من الضروري هي من تحضر وتتوقع]

* الإجراءات: تبدأ من نهاية شهر 7 تقريباً، تقوم
وزارة المالية بتوزيع تصميم للمؤسسات العامة كافة
بأن الآلة ستكون بالشكل متلاً وكل التفاصيل الأخرى
ويجب أن تكون التفاصيل مبدرة، الوزير يقوم بإعطاء
هذا التصميم لدايرة الموازنة العامة وبالتالي هي المسئولة
عن توزيعه ^{بمؤسسات الأقسام} لمختلفة ومدراء الوزارات الأخرى حتى
يتوصلوا بعلية التدبير، بعد ذلك ترفع للوزير المختص
وتعطي رأيه ويناقش المدراء، ثم يتومرون بتحويلها
على وزارة المالية، تستلم وزارة المالية المقترحات
من الوزارات المختلفة ويتم التصحيح بينهما على أساس
مبدأ وحدة الموازنة، ثم ترفع للرئيس الوزراء (مقترح
مشروع موازنة عام 2000 مثلاً)، يتم مناقشة الموازنة
بما يجب في المصلحة العامة، يقوم رئيس مجلس الوزراء
بمعرفة المقترح على مجلس الوزراء حتى تتم النظر الكلية
ويتم التوافق (إذا حصل خلافات رئيس المجلس يقوم بحلها)
ثم تصبح جاهزة كمقترح من رئيس مجلس الوزراء
لرئيس المجلس التشريعي في 1/11 وهو آخر تاريخ
يسمح للسلطة التنفيذية فيه تسليم المقترح

== التحضير للموازنة يتم بناءً على نوعها، هناك

4 أنواع للموازنات:

1- موازنة الأداء

2- موازنة البرامج

3- موازنة البنود

4- الموازنة المبرمجة

1- موازنة الأداة - موازنة البرامج - الموازنة - الموازنة
 تعد على أساس مصروفات - يكون معنى برنامج - تعد على أساس - يتم على تفسير و
 العمل اعشان أو عمل هيل وما يكون تفسير الأجل المدخلات - تصير للحسابات
 جناح هيل، يجب كل أداء (تواكف) ومعه حساب تكاليف - وكان لم يكن قبلها
 من توصله وتوسط قته خطوط ومدة زمنية بعد كذا - قتي (أفها تبدأ
 فعان وقد يتبدل إيزدان وبخطات، بالأخر - الموازنة - من البداية)
 - أن عمل نوع موازنات، لأن يدي أو عمل برنامج معين الما لسيه - تعان بأنها يمكنه
 عليه يتم دراسة الحامة - لتأثيرات تكاليف - التدبيرية جداً
 لذلك يكون أكثر كفاءة - التصريح (بدي أو عمل) تتبع هذا - هان بعض الأخر
 ومغالبية - تسمية تقبل السيرة - الألبان - تحلج لأن تبني
 (د/5 مثلاً) - فيها ولا يجب
 أن تعمل عليها
 تفسير
 - تدريباً وتوعية
 إرشاداً، بها عمل
 على علاج وحالات
 عتاه - تعمل للنتيجة
 - تقبل مدة طويلة
 خاصة فيما يتعلق بالبرك
 والثقافة لأنه بعد التغيير
 هي مدة قصيرة
 - تعد موازنة برامج كامل
 على مدى السنة وتحت
 حصة كل سنة لتفصيل
 هذا البرنامج، يعتبر أكثر
 تطور من موازنة الأداة
 لكن جناح تكاليف وجهه
 أكبر

* ملاحظة: بعض الإيرادات تامة يكون فيها زيادة قليلاً أو نقصان فتعد الأولى، أما الإيرادات غير التامة القيمة المضافة مثلاً) مربوطة بالإمتداد فتدوم فيها سروح على الماشق، ضريبة الأملان مثلاً تمتح نسبة تبارق في مكانها مثلاً كل سنة تزيد عن السنة التي سبقتها بنسبة 5٪ مباشرة ها تستخدم الأولى بدلاً من الرجوع إلى المصدر.

← المخرج الثاني لهذه المرحلة هو مقترح أو مشروع الموازنة كامل متكامل، ومن هنا تنتهي هذه المرحلة في 1/11.

② - مرحلة الإمتداد ← [تسمى أيضاً إقرار اجراء، مصادقة]

من بداية هذه المرحلة وحتى آخرها من اجتماعين التشريعية، مرتجها شهرين (1/11 إلى 12/12) قبل السنة التي ستتخذ لها الموازنة، وتعتبر السلطة التشريعية مختصة لعدة أسباب: ①- نوع من أنواع المتابعة والرقابة على التنفيذية لأنها التي تقبض الميزج والسياسات التي تكون هذه البرامج والسياسات قول موازنة إضافة إلى أن محل الإيرادات بشكل عام (قروض، إمداد تقدي، رسوم، ...) تكون يتأثرون عن تصرف على الناس هذه الإيرادات فهو الأدرى بكيفية إشباع الحاجات وتقديم الخدمات وهو الأدرى على تقرير كيف سيتم في هذه الإيرادات ②- تعتبر الموازنة حلقة وصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية لكل الأمور المتعلقة بالشأن العام.

تتم هذه المرحلة بـ ٣ خطوات :-
④ - يستلم رئيس مجلس التشريعي المشروع ويقوم
بموضحة على الجلس التشريعي، ويتم مناقشة
الإجراءات المتوقعة والفائز والنقطة بالاجمالي
لجتها على أكثر وعرض عام للموازنة يكوناتها
العامة]

⑤ - أعضاء المجلس التشريعي من خلفيات مختلفة منهم
من لا يعرف كافة الأمور على عن الممارسة لذلك
لا يكون النقاش تفصيلياً، وتعرض على مختصين
ودرسون التفاصيل ويقدمون ملخصاً عن أهم
الانتقادات بشكل عام، يتم عرضه على أعضاء
المجلس ويناقشوا مواءمته مع مشروع الانتقادات
بشكل تفصيلي "بنداً بنداً" إذا كان هناك تطابق
فإنها من سياسات الحكومة وسيود الموازنة
وعبرها من الأمور يتم اقتراح عام

⑥ - مرحلة المناقشة النهائية وسيطاً يتم التصويت
عليها بنداً بنداً وليت بشكل اجمالي، يتم
المناقشة وإقرار تفصيلي أي الموافقة على
كل بند من هذه البنود.

← عندما يقرها ويوافقوا عليها (هدايتي)
أنهم سمحوا بالانقاص على هذه البنود لوجود
سقف لكل بند فلا يجوز تجاوزه أو تغييره أو
القول من بند آخر دون الرجوع للتشريعية
أما إقرار الإجراءات فهو إقراراً شكلياً
وتقديرية يمكن أن تكون أعلى أو أقل أو مسا
وإن كان سوء تقدير يمكن أن تأسبب الأذى
يكون في دفعه لأنه بناء عليها مهم تقدير
التقارير /

إذا كان منوطاً بحدود أو غير متوقع
 يمكن تفهم ذلك " ولأمره إقرار الإجراءات
 وهي إقرار النفقات]
 بعد انتهاء المرحلة الأخيرة يتحول المقترح
 إلى ما يسمى بقانون الموازنة " قانون موازنة
 عام 2020 قده " .
 قانون الموازنة ليس كغيره من القوانين لأن
 هذا القانون يمره فقم سنه متجدد لكنه عمومي
 بالمفهوم لأنه خرج من السلطة التشريعية
 إضافة إلى أنه يتألف من قانون مسوي يجب
 أن تقيده السلطة التنفيذية .
 في القانون الفلسفي هل يحوم للسلطة
 التشريعية إجراء تعديلات على هذا المشروع ؟
 يحوم للسلطة التشريعية التعديل على أي
 بند يمكن يتم بإتفاق مع سلطة تنفيذية
 (جدد العزراء)

٣- مرحلة التنفيذ :

وتنقسم من 1/1 إلى 12/31 من عام الموازنة وهي
 أطول مرحلة من مراحل الموازنة، حيث تتحول
 الموازنة فيها من توقع إلى تنفيذ، وكافة المرحلة
 من إحتماح السلطة التنفيذية لكل شيء إنسج
 عليه بتصرف عليه والسوق ما يتجاوزيه)، يتم
 دفع تقارير دورية للسلطة التشريعية ووزارة
 المالية (في فلسفة التقارير ربعية) ويبدأ
 بمرفق النفقات وتقييم الإيرادات

﴿ تصيد من المبالغ والصرف يتم فقط من وزارة
المالية (يعني بتصرف وتبعت مواخير لوزارة
المالية وهي التي بتصرف وتماشي) .

مقيد :-
الإرتباط ، قيد ، أمر الدفع ، المصرف

خطوات إدارية من الجهات « خطوة
الإدارية المختلفة » « مالية »

4- قيد الإرتباط بالنقبات وتحت سببا
حاجتنا لمصرف أو الإفصاح ، قتلاً : (قمتنا
بتوظيف عملي حرد وهذا يعتبر المسبب
للإفصاح أو الداعي) < إرتباط بنقبة

ب- قيد النقبة : وفيها حرد حجم النقبة
أي تكلفة الشيء الذي ستقوم عليه ، قتلاً :
(توظيف المدققين ومخبرها تهم المالية ...
ويكون ضمن جواب " ضابط النقبة " .

ج- أمر بالدفع : ويتم من السلطة التنفيذية بكل
بأجهزتها المختلفة (هي من تقوم بتسديد المواخير

5- الصرف : الأمر بالصرف يكون مدققاً يعني
عندما تسلمه وزارة المالية يكون مدققاً
وجاهزاً ، إذا كان فيما حرد يتم إرجاعها وإذا
سليمة يتم صرفها .

« عملية تحميل الإيجارات من إحتساب السلطة التنفيذية
التفيدية » ويتم تحميلها من الغرامات والرسوم و...
وتُجمع حساب الخيرية العامة وتتصلو بحسابها
تصرف عليها.

« دائماً ما تكون عملية التحميل أو الجمع منفصلة عن
المصرف الأشغال الذين يحقون الأعمال
تصرف عن من يصرفها] ؟
حتى لا يحدث فساد « وحتى تكون الرقابة فعالة
فلا يجوز أن يوافق على نفق الشخص أو اسطناً .

* في هذه المرحلة يتم تسجيل على أرض الواقع
في آخر السنة أقل من ما هو متوقع مع ما هو
فعل ، المفروض أن يكون تطابق كبير إذا كانت
الموارد موزعة بشكل دقيق .

← الخطوة الأخيرة في دورة الموازنة هي الرقابة. لا تتم الموازنة تنفيذها بل بالرقابة عليها وتهدف لدراسة ماسبوم والتعلم للمراحل القادمة، مرحلة الرقابة من إختصاص سلطة تنفيذية، تشريعية قضائية وجهات مستقلة يمكن المراحل السابقة. أنواع أو أشكال الرقابة:

(إدارية) [إختصاص] في سياسة تشريعية (مستقلة) [إختصاص] [تشريعية] [جهات مستقلة]

- رقابة سلطة تنفيذية - رقابة مجلس تشريعي - فيها رقابة قبل رقابة وزارة المالية على الميزانية التنفيذية من مؤسسات على باقي العزارات.

4- مراقب مالي في كل وتعد فيها أن تراقب غير تابعة وزارة على الموقوف العام وتتابع، حيث يتم للائحة أو والأهم ورقابة فحسية مراقبة إذا ما الترتيب للكمية مثل:

أو مالية أو سندات بالبنود والتفصيل لا - ديوانم، رقابة 5- مراقبة ديوان - في مرحلة تنفيذ المالية والأدارية المواطنين على باقي نفسها يتم رفع تقارير - وكافة إفراد العزارات تابعة للمجلس التشريعي والإعلام

6- رقابة الإدارة على وهي رقابة معاصرة - مؤسسته نفسها كرقابة دائره للتنفيذ أقسام الرقابة الداخلية على

العزارة قتلًا. الأضغف أنواع الرقابة لاؤها من جهته تنفيذية على شيء تنفيذي)

المستقلة

رقابة لاحقة

رقابة سابقة

رقابة قبل الحرف - رقابة ما بعد تنفيذ الحرف مثل المراقبة على العطاء قبل وبعد

إقرار طابو طامو (بين موفياً عاتق حروفه وماتم حصيله - حين ان يرفع المجلد الترويجي وان تصادف عليه ويجب ان يُقدّ خلال سنة وذلك بعد انتهاء الموازنة - أكثر فعالية ، حيادية وشفافية ، متابعه وعلوية وحيل يس التنفيذيه والترويجيه

تمتيداً بالرقابة المتقلة لانها لا مضمونه لها لا باقرار ولا تنفيذ فيها حيادية

موضوعية ، فعالية وأكثر كسبهم لها حاجات

(أشكال الرقابة في فلسطين)

- ① - فاليه وغاسبيه .
- فاليه قتل سندات الحرف والقروض ... وغاسبيه قتل تسهيل وترحيل ...
- ② - فنيه .
- كالاجراءات وأعمال الإداريه

« هدف الرقابة :-
* التأكد من تطبيق ضوابط الإنفاق العام
هناك الجهات المختصة بالتأكد من أنه
حقوم ذلك بأجر قدره من المنفعة
وأقل التكاليف .

« مزايا وعيوب الرقابة السابقة واللاحقة :-
* السابقة : تمنع وقوع المشاكل بعد إجرائها
طويلة وتفرقل العمل .

* اللاحقة : حسابات لأشياء واقعية أو
فعلية لكن إذا وقع فيها الخطأ
لا مجال للتصحيح إلا إذا استناد من
الخطأ للمستقبل .

« للفعالية نستخدم الطريقة الثانية »

تم بحمد الله